عبد المنعم علي عيسى

تغييرات محتملة لخرائط السيطرة في الشمال

على الرغم من تراجع «هيئة تحرير الشام» عن الإطباق المباشر على عفرين التي دخلتها الشهر الماضي في سياق معطى تركي كان يريد توحيد مناطق سيطرة الفصائل المعارضة تحت راية القرار التركي في محاولة لتدعيم أوراقها قبيل أن تدق ساعة الاستحقاق مع دمشق، وكذا لفرض واقع تتحسب له موسكو التي تعمل على تقريب تلك الساعة، حيث التراجع هنا يشير إلى رفض روسي أميركي ينحصر في سياق تقاطع الأهداف من دون وجود أي احتمال لوجود تنسيق بين الطرفين يختص بذلك الرفض، فالتراجع إياه يكاد يكون شكلياً انطلاقاً من أن «هيئة تحرير الشام» لم تفعل إلا بعد أن اصطنعت التركيبة اللازمة لدوام الإطباق غير المباشر على المناطق التي اجتاحتها ثم انسحبت منها وفي قلبها عفرين.

نقول على الرغم من ذلك التراجع، الذي يوحي بإمكان استعادة المنطقة للاستقرار النسبي الذي شهدته منذ آذار ٢٠٢٠، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تراكمت في غضون الأسابيع القليلة الماضية، وهي في مجملها تشير إلى إمكان أن تشهد مناطق الشمال السوري توتراً من النوع الذي يخرجها عن «استقرارها» ذاك، والذي قد يفضي في النهاية إلى تغيير في خرائط السيطرة التي باتت حدود التماس فيها تشي بحال الاستعداد لحدوث التغيير آنف الذكر.

أولى تلك المؤشرات وأبرزها هي الاشتباكات الحاصلة ما بين الجيش العربي السوري وبين فصائل المعارضة والتي تركزت مؤخراً على محاور جبهة الأتارب في الجنوب الغربي من حلب، وما تشي به محاولات الجيش المتكررة في تلك الجبهة هو أن الأخير يعمل على إحداث خرق في هذه الأخيرة، وللفعل مرميان أولاهما أن الجيش يسعى لكشف مواطن الضعف في دفاعات الفصائل المسيطرة على تلك الجبهة، أما ثانيهما فيكمن في أن العمل برمته يصبح أشبه بعملية «جس نبض» روسية– سورية مشتركة تصبح لازمة إذا ما قررت موسكو في لحظة من اللحظات القيام بعملية خلط أوراق مع تركيا في الشمال، وبمعنى آخر إذا ما قررت موسكو، دعم عملية عسكرية للجيش العربي السوري تنطلق من جبهة الأتارب، المنكشفة في مناطق ضعفها، ثم يكون منتهاها بالسيطرة على باب الهوى عند الحدود مع تركيا، والفعل الذي لا يزال افتراضياً، مع وجود ترجيحات لإمكان حدوثه، سوف يهدف إلى إجبار أنقرة على تقديم تنازلات لروسيا من جهة، ثم يهدف إلى توسع مناطق سيادة الجيش على أرضه، وهو أمر، فيما لو حدث، فإنه سيعني انهياراً لاتفاق خفض التصعيد الذي خضعت له المنطقة قبل نحو أكثر من عامين، ولسوف يكون مقدمة لتغيير مهم في مسار «أستانا» الذي يجمع ثالوث موسكو وأنقرة وطهران إن لم تكن هناك توافقات تحتوي ضمناً على «قبض أثمان» من هنا أو هناك.

ثاني المؤشرات تمظهر في محاولات «قسد» نسف الجهود التركية الرامية لإنشاء «منطقة آمنة» يمكن لأنقرة من خلالها «توطين» ما بين ١,٥ – ٢ مليون لاجئ سوري، الورقة التي تبدو شديدة الأهمية للنظام التركي الذي يبدو «خائفاً» للمرة الأولى مما ستفضي إليه انتخابات حزيران من العام القادم، حيث الخوف هنا سيدفع بالضرورة نحو تعطيل الملفات التي تعتد بها المعارضة التركية والتي تمثل ورقة اللاجئين السوريين على الأراضي التركية واحدة من أبرزها، والمؤكد هو أن محاولات «قسد» آنفة الذكر تحظى بدعم أميركي– روسي– سوري، من دون أن يعني ذلك أيضاً وجود أي نوع من التنسيق فيما بين أطراف ذلك الثالوث الداعم لمحاولات الفصيل سابق الذكر، واللافت هو أن هذا الأخير كان قد مضى مؤخراً نحو استهداف مناطق «درع الفرات» و«غصن الزيتون» بما يهدد بإمكان لجوء أنقرة إلى عملية عسكرية واسعة على وقع الاحتياج الداخلي حتى ولو كانت هذه الأخيرة خارج المظلتين الروسية والأميركية على حد سواء، الأمر الذي لاحت تباشيره قبل نحو عام ثم ارتدعت عنه أنقرة بضغط مزدوج أميركي– روسي، وفي حينها سعت «قسد» إلى تجييش بأقصى ما تستطيع للحؤول من دون وقوع الفعل، لكنها الآن باتت ترى، وتسعى كما يبدو، إلى دفع أنقرة للقيام بعمل عسكري سوف يحشرها في زاوية ضيقة تبعاً لمعطيات راهنة ناجمة عن التداعيات التي تركتها الحرب الأوكرانية، وربما كانت قراءة «قسد» هنا تقوم على أن عملاً عسكرياً تركياً، فيما لو حدث، فلسوف تأتي رياحه بمكاسب قد يكون من بينها «استعادة» عفرين التي تشير إليها أدبيات الفصيل الانفصالي على أنها محورية بدرجة تستدعي القيام «بأي شيء» لأجل تلك «الاستعادة».

ثالث المؤشرات، والمرتبط عضوياً بالمؤشر الثاني وإن كان لا يخلو أيضاً من خصوصية لها اعتباراتها، هو قيام «قسد» بقصف مناطق عدة في محيط عفرين ودارة عزة شمال غرب حلب، في حدث يشي بأنها تسعى إلى دعم فصيل في مواجهة آخر في سياق التناحر الدائر ما بين الفصائل المسيطرة على الشمال السوري، وهو أمر لا بد وأن تفهمه أنقرة على أنه استفزازي بدرجة تدعم الفرضية السابقة التي تقول إن لـ«قسد» مصلحة راهنة في قيام أنقرة بعمل عسكري واسع سيكون مرتكزه في الشمال، لا الشمال الشرقي، أقله في حساباتها.

حسابات «قسد» هي أقرب للمغامرة من أي شيء آخر، أما الحسابات التركية فهي تظل رهينة التوازنات الداخلية التي أصبحت الآن كما بيضة القبان في صناعة القرار، والثابت الآن هو أن أنقرة استطاعت أن تصبح اللاعب الأكثر أهمية على الساحة السورية ما بعد شباط ٢٠٢٢، أما حسابات دمشق فتقول: ليترك «القدر» حتى يغلي فيتبين درجة استواء ما فيه، لكن هذا سيظل صحيحا فقط قبيل أن يتوجب شق ورقة الروزنامة التي تشير إلى يوم ١٨ حزيران ٢٠٢٣.

البابا فرنسيس يدعو للصلاة من أجل الشعوب «المتألمة» في المنطقة

اختتم البابا فرنسيس بابا الفاتيكان زيارة إلى البحرين استمرت أربعة أيام بالدعوة إلى الصلاة من أجل الشعوب «المتألمة» في منطقة الشرق الأوسط.

وجاءت زيارة البابا فرنسيس في وقت يشهد فيه عدد من دول المنطقة أزمات ومحناً نتيجة تدخلات قوى خارجية في شؤونها ولاسيما عبر دعم الإرهاب في هذه الدول ومن بينها سورية التي تتعرض لحرب إرهابية منذ أكثر من ١١ عاماً جندت لها دول غربية وإقليمية عشرات آلاف الإرهابيين من شتى أصقاع الأرض بهدف النيل من استقلالية قرار سورية الوطني وخنق شعبها عبر دعم الإرهاب وفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب جائرة وظالمة استهدفته بلقمة عيشه ومستلزماته الأساسية اليومية وأثرت في مختلف القطاعات الحيوية ولاسيما الاقتصادية والصحية.

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، أن البابا فرنسيس غادر ظهر أمس البحرين، بعد زيارة استمرت أربعة أيام، بسط خلالها يده للحوار مجدداً مع المسلمين، ودعا إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية والصلاة من أجل الشعوب «المتألمة» في الشرق الأوسط، وتوجه ظهراً إلى روما، بعد مراسم وداع في قاعدة الصخير الجوية الملكية.

وأعرب البابا في كلمة ألقاها خلال لقاء مع الأساقفة والكهنة والعاملين الرعويين في كنيسة «القلب المقدس» في العاصمة البحرينية المنامة عن تضامنه مع «كل الشعوب التي تتألم في الشرق الأوسط» ، مشيرا إلى ما يتعرض له لبنان من محنة في الوقت الراهن، ومؤكدا صلاته من اجل زوال محن المنطقة .

البابا فرانسيس يحضر اجتماع الصلاة في كنيسة القلب المقدس في العاصمة البحرينية المنامة (أ ف ب)

وجدّد البابا صلاته من أجل إرساء السلام والاستقرار، داعياً إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا. ودعا في خطابه العلني الأخير قبل عودته إلى روما رجال الكنيسة إلى أن يكونوا «حراساً وبنّائي وحدة». وأضاف: «لنفعل ذلك أيضاً في المجتمع متعدد الأديان والثقافات الذي نعيش فيه: دائماً من أجل الحوار وناسجين للشركة والوحدة مع الإخوة في المعتقدات والطوائف الأخرى».

وأول من أمس دعا البابا فرنسيس في كلمة خلال قداس جماهيري في المنامة لنشر المحبة والسلام بين شعوب العالم، وقال «علينا أن نجسد العيش المشترك والتنوع في عالمنا الذي يتسم بشكل متزايد بالهجرة الدائمة للشعوب وبتعددية الأفكار والعادات والتقاليد».

وشكر البابا فرنسيس السلطات البحرينية والملك حمد بن عيسى آل خليفة على حسن الضيافة والاستقبال وكل من ساهم في نجاح زيارته، وهي الأولى لحبر أعظم إلى البحرين، التي يبلغ عدد سكانها ١,٤ مليون نسمة، بينهم قرابة ثمانين ألف كاثوليكي من العمال المهاجرين وخصوصاً من الهند والفيليبين.

وشهدت عدد من الدول خلال السنوات الماضية ولاسيما سورية موجات هجرة لمواطنيها بسبب الإرهاب المدعوم خارجياً وفرض عقوبات قسرية أثرت في حياة الشعوب اليومية وخاصة مع منع وصول الدواء والاحتياجات الأساسية ومشتقات الطاقة إلى شعوب هذه الدول.

وأقيم القداس في اليوم الثالث من زيارة البابا فرنسيس للبحرين، حيث تجمع قرابة ثلاثين ألف شخص في إستاد البحرين الوطني لاستقباله، على حين سبق وأقام البابا قداساً مساء الجمعة في كاتدرائية سيدة العرب بالبحرين.

وشارك البابا في الجلسة الختامية لملتقى البحرين للحوار «الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني» الذي افتتح أعماله الخميس الماضي بحضور مسؤولين وشخصيات من دول عدة وناقش أهمية الحوار بين الأديان، والتعايش السلمي، ودور رجال وعلماء الأديان في معالجة تحديات العصر كالتغير المناخي وأزمة الغذاء العالمي، إلى جانب تبادل التجارب في مجال تعزيز التعايش العالمي والأخوة الإنسانية.

وندد البابا خلال زيارته بمنطق «الكتل المتعارضة» بين الشرق والغرب والتي تجعل العالم في «توازن هش»، مؤكداً إصراره على خيار الحوار كبديل من «المواجهة».

وهذه الزيارة هي الثانية للحبر الأعظم إلى شبه الجزيرة العربية منذ رحلته التاريخية إلى الإمارات عام ٢٠١٩.

وفي ٢٠ حزيران الماضي، جدد البابا فرنسيس خلال لقائه أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية للروم الملكيين الكاثوليك في القصر الرسولي في الفاتيكان دعوته المجتمع الدولي إلى حل الأزمة في سورية وقال: إن «مآسي الأشهر الأخيرة، والتي تجبرنا للأسف على تحويل أنظارنا إلى شرق أوروبا، يجب ألا تنسينا ما يجري في أرضكم منذ اثني عشر عاماً، فآلاف القتلى والجرحى، وملايين اللاجئين الداخليين وفي الخارج، واستحالة البدء في إعادة الإعمار الضرورية»، وذلك في إشارة إلى الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ عام ٢٠١١.

وكالات

يقدر عددهم بأكثر من ٣٣ ألفاً

العراق عازم على إعادة جميع مواطنيه من «مخيم الهول»

جدد العراق أمس عزمه على إعادة جميع مواطنيه المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» جنوب شرق الحسكة، وذلك بعد إعادته عدة دفعات قدرت بـ٩٢٥ عائلة، داعياً كل الدول إلى تحمل مسؤولياتها في هذا الملف واستعادة رعاياها من المخيم.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في بيان نشره على في حسابه على «توتير»، أن ذلك جاء خلال اجتماع عقده السوداني ووزيرة الهجرة والمهجرين، ووزير الداخلية، ومستشار الأمن القومي ورئيس جهاز الأمن الوطني، بحضور نائب ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وممثلين عن منظمات اليونيسيف والهجرة الدولية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخصص لمناقشة ملف العراقيين في «مخيم الهول».

وشدد الاجتماع على «إعادة توطين العراقيين ومعالجة موضوعهم إنسانياً، ومواصلة تنفيذ البرامج المخصصة لتأهيلهم وإدماجهم؛ تمهيداً لإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض ذلك».

وقيّم السوداني خلال الاجتماع ملف «مخيم الهول» «كونه ينطوي على بعدين أمني وإنساني»، مشيراً إلى أن الاجتماع تطرق إلى آلية توزيع الأدوار في هذا الملف على الجهات المعنية، كل حسب اختصاصها، وذلك من أجل السرعة في حسمه.

ودعا المجتمعون جميع الدول إلى القيام بواجباتها تجاه حل مشكلة «النازحين» في «الهول».

وفي وقت سابق، وصف مستشار الأمن القومي العراقي عملية إعادة العوائل العراقية من الهول بـ«التجربة الناجحة»، وقال في تغريدة على «توتير»: إنه بعد نجاح التجربة، يستمر العراق بإعادة مواطنيه من «مخيم الهول» وإعادة تأهيلهم تمهيداً لإدماجهم بالمجتمع.

وقبل أشهر، أقامت الحكومة العراقية مركز الجدعة في مدينة الموصل بمحافظة نينوى شمال البلاد لإعادة تأهيل العائدين من «مخيم الهول» قبل نقلهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية في المحافظات العراقية.

وسبق أن أشادت الأمم المتحدة بالجهود التي يبذلها العراق لاستعادة مواطنيه من «مخيم الهول»، داعية الدول الأخرى إلى الحذو حذوه، كما أكد العراق والمنظمة الدولية ضرورة إنهاء ملف المخيم وتفكيكه لما يمثله من خطورة كبيرة.

ومنتصف الشهر الماضي، قالت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية: إن العدد الإجمالي للأسر العراقية العائدة من «مخيم الهول» بعد خروج آخر دفعة يوم ١٨ تشرين الأول الفائت، بلغ ٩٢٥ عائلة.

ويخضع كل عراقي عائد من «الهول»، لـ«التدقيق الأمني» حيث شكل العراق لجنة أمنية تقابل العوائل في المخيمات واحدة تلو الأخرى، ثم يتم نقلهم إلى مناطقهم.

وحسب تقارير صحفية فإن ثلثي عدد القاطنين في «مخيم الهول» من حاملي الجنسية العراقية، إضافة إلى عوائل أجنبية وأطفال من مختلف جنسيات العالم يبلغ عددهم إجمالاً إلى نحو ٥٠ ألف شخص.

من جهة أخرى، استهدف مسلحان يرجح أنهما من تنظيم داعش الإرهابي كانا يستقلان دراجة نارية، بالأسلحة الرشاشة، نقطة لـ«قسد» في محيط محطة مياه الزر بريف دير الزور، قبل أن يلوذا بالفرار إلى جهة مجهولة، من دون ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وتشهد مناطق انتشار «قسد» في شمال وشرق سورية تصاعداً في هجمات مسلحي داعش في إطار ما يقول التنظيم إنه انتقام من الحملة التي شنتها «قسد» في «مخيم الهول» في آب الماضي واستمرت نحو شهر تحت مسمى «الإنسانية والأمن».

وكالات

نحو ١٦٠٠ انضموا إليها في حماة

إطلاق التسوية في حي الوعر بحمص الأحد القادم

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق– الوطن– وكالات

تنفيذاً لمرسوم العفو رقم ٧ لعام ٢٠٢٢ واستكمالاً لمسيرة المصالحات الوطنية عقدت محافظة حمص أمس لقاء وطنياً تمهيداً لإطلاق عملية التسويات لأوضاع العسكريين والمدنيين المطلوبين الأحد القادم في مركز التسوية المركزي بمدينة المعارض في حي الوعر، في وقت أكد فيه رئيس مركز التسوية في حماة، أن نحو ١٦٠٠ من المطلوبين والفارين والمتخلفين استفادوا حتى نهاية دوام يوم أمس من مرسوم العفو وسووا أوضاعهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس مركز التسوية في حماة، أن العشرات من المطلوبين والفارين من الخدمتين الإلزامية والاحتياطية والمتخلفين عنهما يراجعون المركز يومياً لتسوية أوضاعهم والاستفادة أمس من مرسوم العفو الرئاسي رقم ٧.

ولفت إلى أن الإقبال على تسوية الوضع جيد نتيجة الاطمئنان الذي لمسه من أجروا عمليات تسوية ونقلوا صورته لذويهم وجيرانهم، موضحاً أن الإجراءات ميسرة وتتم بكل سلاسة لخدمة الراغبين بتسوية أوضاعهم.

وأكد رئيس مركز التسوية، أن المركز الذي افتتحته الجهات المختصة بمحطة القطار بمدينة حماة في الـ٩ من الشهر الماضي سيظل مفتتحاً وليس هناك مدة محددة لذلك طالما يؤمه مراجعون لتسوية أوضاعهم.

وجاء افتتاح المركز بهدف تشجيع من غرر بهم بالعودة إلى مدنهم وبلداتهم والاستفادة من مرسوم العفو الرئاسي الأخير، وذلك ضمن إجراءات ميسرة، حيث تعمل الجهات المختصة على تسهيل عملية التسوية والإسراع بها، لجميع أبناء المحافظة داخل الأراضي السورية وخارجها، بغية تشجيع المواطنين على العودة إلى بلداتهم بالسرعة الممكنة.

في الأثناء ذكرت وكالة «سانا» أن اللقاء الذي عقدته محافظة حمص على مسرح المركز الثقافي العربي ضم أعضاء لجنة التسويات بالمحافظة وفعاليات أهلية وحزبية وشيوخاً ووجهاء العشائر ورجال الدين الإسلامي والمسيحي وأعضاء مجلس الشعب، حيث تركزت مداخلاتهم حول إجراءات التسوية وسبل عودة المهجرين إلى بلداتهم وقراهم ومن ضل طريقه لاستثمار مراسيم العفو والعودة لحضن الوطن، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

محافظ حمص نمير مخلوف، أكد استعداد المحافظة التام لتقديم كل التسهيلات للراغبين بالتسوية من أبناء المحافظة، مبيناً أن التسوية تفتح آفاقاً لجميع المواطنين لممارسة دورهم الفاعل في المجتمع.

من جهته، قال أمين فرع حمص لحزب البعث العربي الاشتراكي عمر حورية: «خلال السنوات الماضية خسرنا كثيراً من خيرة شبابنا شهداء مدنيين وعسكريين، وخسرنا بنى تحتية كثيرة، لكننا ربحنا الوطن بهمة جيشنا العربي السوري الصامد وتضحيات شهدائنا الأبرار وبفضل وحدتنا الوطنية».

وفي السياق أشار رئيس اللجنة العسكرية والأمنية بحمص إلى أن لقاء أمس يأتي في إطار النهج الوطني الذي رسمه الرئيس بشار الأسد في تسوية أوضاع أبناء الوطن من الذين ضلوا الطريق والعودة لجادة الصواب واستكمالاً للمصالحات الوطنية منوهاً بنتائج هذه المصالحات على جميع المستويات الأخلاقية والوطنية.

وخلال تصريحات عدد من الفعاليات المشاركة باللقاء الوطني لفت كل من راتب شبلي ويحيى الهندي من منطقة المخرم إلى أن حمص بحاجة ماسة إلى إجراء هذه التسويات التي تحل معوقات عودة بعض أبنائها إلى حياتهم الطبيعية وليشاركوا في بناء وطنهم.

لقاء وطني بحمص تمهيداً لإطلاق التسويات الأحد القادم في حي الوعر (سانا)

وفي الخامس عشر من الشهر الماضي افتتح محافظ إدلب، مركز النافذة الواحدة للتسوية في مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، حيث بدأ الأهالي رحلة العودة إلى مدينتهم التي طهرها الجيش العربي السوري من مخلفات الإرهاب، وشهد اليوم الأول إقبالاً جيداً وملحوظاً من الأهالي الذين أطلقوا الأهازيج والزغاريد، وأعربوا عن فرحتهم العارمة بالعودة إلى منازلهم التي هجروا منها على يد الإرهابيين قبل نحو ٩ سنوات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، حينها أشار محافظ إدلب ثائر سلهب إلى أن إذن العودة «يتطلب فقط صورة هوية وإثبات الملكية لينطلق المواطن إلى بيته، والتقديم في النافذة الواحدة داخل المركز الذي تم إعداده لهذه الغاية، ليقدم المواطن أوراقه في مكان واحد وغرفة واحدة لأخذ إذن بالعودة».

وقبل ذلك، افتتحت الجهات المختصة مركزاً في مدينة خان شيخون بريف محافظة إدلب لإفساح المجال أمام الراغبين بتسوية أوضاعهم.

وآنذاك أوضح سلهب أن الدولة السورية يهمها أن يعود الأهالي في تلك المناطق إلى قراهم ومنازلهم، مشيراً إلى أن الأولوية هي لتسوية أوضاع المتخلفين عن خدمة العلم والفارين منها، إذ يمكن تسوية أوضاع هؤلاء.

وفي الرابع والعشرين من الشهر الماضي بدأت عملية التسوية في مدينة دوما وما حولها وعدد من بلدات الغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق والتي كانت أكبر معقل للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة بريف دمشق قبل أن يحررها الجيش العربي السوري، وذلك في إطار اتفاقات التسوية التي طرحتها الدولة، لتنتقل بعد ذلك إلى مدينة عربين.

شمالاً ناهز عدد المستفيدين من المدنيين والعسكريين الذين راجعوا مراكز التسوية الأربعة التي افتتحت في محافظة حلب حتى الخامس والعشرين من الشهر الماضي ٢٢ ألف مستفيد، منهم ٨٧٠٠ مستفيد راجعوا مركز التسوية الذي افتتح في صالة الأسد الرياضية بمدينة حلب في الـ١٦ من أيار الماضي.

آثار كارثية للحرب والإجراءات القسرية والاحتلال الأميركي والتركي على القطاع الزراعي

سورية: عدائية أميركا تمثل إرهاباً اقتصادياً على الشعوب

قوات لجيش الاحتلال الأميركي في ريف القامشلي (أ ف ب – أرشيف)

الوطن- وكالات

أكدت سورية خلال مشاركتها في الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين لمجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة الذي عقد في طهران، أن التحديات الماثلة والناجمة عن السياسات العدائية للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها تمثل إرهاباً اقتصادياً يلقي بآثاره الكارثية على حياة شعوب عدد من دول هذه المجموعة، في حين شدد المندوب الدائم لسورية لدى وكالات الأمم المتحدة في روما أيمن رعد خلال لقائه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد IFAD» على أن الحرب والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية والاحتلالين الأميركي والتركي وممارساتهما لهم آثار كارثية على كل القطاعات ولاسيما القطاع الزراعي.

وذكرت وكالة «سانا»، أن اجتماع مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ركز على تنسيق وتعزيز العمل المشترك لإعلاء مبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة الأممية والتصدي لسياسات الهيمنة والأحادية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون، وما يرتبط بها من ممارسات وانتهاكات كأعمال العدوان والاحتلال ونهب ثروات الشعوب وفرض التدابير القسرية الأحادية.

وأشار ممثل سورية في الاجتماع الوزير المستشار في وزارة الخارجية والمغتربين قصي الضحاك في بيان إلى أن التحديات الماثلة والناجمة عن السياسات العدائية للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها تمثل إرهاباً اقتصادياً يلقي بآثاره الكارثية على حياة شعوب عدد من دول هذه المجموعة، وشدد على أن هذه الانتهاكات الجسيمة تدفع للمطالبة والعمل المشترك لبناء عالم متعدد الأقطاب.

ودعا الضحاك المنسقين الوطنيين لتبادل الأفكار ووضع المقترحات وتحديد مجالات العمل، بما يدعم جهود المجموعة الرامية للتصدي لانتهاكات الميثاق.

وأكد دعم سورية الكامل لإيران في وجه السياسات الغربية العدوانية ومحاولاتها زعزعة أمن إيران واستقرارها.

وعقد الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين لمجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، تنفيذاً لمقررات الاجتماع الوزاري للمجموعة الذي انعقد في نيويورك أيلول الماضي على هامش أعمال الدورة الـ ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتضم المجموعة ١٩ دولة هي: سورية وروسيا والجزائر وأنغولا وبيلاروس وبوليفيا وكمبوديا والصين وكوبا وكوريا الديمقراطية وغينيا الاستوائية وإريتريا وإيران ولاوس ونيكاراغوا وفلسطين وسانت فنسنت غرينادين وفنزويلا وزيمبابوي.

من جهة ثانية، التقى المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى وكالات الأمم المتحدة في روما أيمن رعد مع رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد IFAD» ألفارو لاريو، ونقل له تهنئة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي حسان قطنا بمناسبة توليه مهامه رئيساً للصندوق.

وذكرت الوزارة في صفحتها على موقع الـ«فيسبوك»، أن رعد استعرض خلال اللقاء ما تعرضت له سورية من حرب إرهابية منذ العام ٢٠١١ وأكد أن هذه الحرب والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة عليها والاحتلالين الأميركي والتركي وممارساتهما بالإضافة إلى التغيرات المناخية ووباء «كورونا» كل ذلك له آثار كارثية على كل القطاعات ولاسيما القطاع الزراعي.

وشدد رعد على أهمية التنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومتابعة العمل على المشاريع في المرحلة القادمة والمساهمة في دعم صمود المواطنين في أراضيهم، والعمل على إيجاد الحلول الممكنة لتأمين هذا الدعم.

من جهته أعرب لاريو عن محبته لسورية وعن نيته لبذل المزيد من الجهود لمساعدة سورية على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي يواجهونها من جانب الصندوق.

حضر اللقاء السكرتير أول إبراهيم الناصر، والمديرة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا في الصندوق دينا صالح، ومستشار رئيس الصندوق خالد المرزوق.

الاحتلال الأميركي يسرق المزيد من النفط السوري

واصلت قوات الاحتلال الأميركي سرقة ثروات الشعب السوري، وأخرجت أمس صهاريج محملة بالنفط من ريف الحسكة باتجاه الأراضي العراقية.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية من ريف اليعربية قولها: إن قافلة مؤلفة من ٤٣ صهريجاً محملاً بالنفط السوري المسروق من آبار النفط التي تحتلها قوات الاحتلال الأميركي في الجزيرة توجهت عبر معبر المحمودية غير الشرعي إلى شمال العراق.

وخلال اليومين الماضيين، أخرجت قوات الاحتلال الأميركي عشرات الصهاريج المحملة بالنفط المسروق من الأراضي السورية باتجاه الأراضي العراقية عبر المعابر غير الشرعية بريف الحسكة.

وفي السادس والعشرين من الشهر الماضي سرقت قوات الاحتلال الأميركي كمية من النفط والقمح من منطقة الجزيرة، وأخرجتها بـ٢٢ صهريجاً وشاحنة إلى قواعدها في شمال العراق عبر معابر غير الشرعية.

وزارة الخارجية السورية والمغتربين شددت في الثامن من الشهر الماضي على أن استمرار أميركا بسياستها الدنيئة المتمثلة بسرقة النفط السوري يُمثل قرصنةً ومحاولةً للعودة إلى عصور الاستعمار.

وقالت في بيان لها عبر «تويتر»: «يجب على أميركا سحبُ قواتها غير الشرعية فوراً من الأراضي السورية وأن توقف دعمها للإرهابيين والمرتزقة».

وطالبت الخارجية مجلس الأمن الدولي بإدانة هذا الأعمال الأميركية والعمل على وضع حدّ لها»، لافتةً إلى «الاحتفاظ بحقها في الحصول على تعويضات من الولايات المتحدة عن كل ما نهبته وما سببته من خسائر».

وكالات

الجيش والمقاتلات الروسية دمرا معسكر تدريب لـ«النصرة» غرب إدلب ومستودعاً للذخيرة

تضييق الخناق أكثر على دواعش درعا البلد والإرهابيون يفخخون المباني والمواقع

دمشق - موفق محمد
حلب - خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

وجه الجيش العربي السوري ضربات صاروخية مركزة استهدفت معسكر تدريب لتنظيم «جبهة النصرة» المدرج على قائمة الإرهاب الدولية، والذي يتخذ مما تسمى «هيئة تحرير الشام» واجهة له، وذلك في ريف إدلب الشمالي الغربي بمنطقة «خفض التصعيد»، ما أدى إلى مقتل وجرح أكثر من ٤٠ إرهابياً، في وقت تواصلت فيه العملية الأمنية للقضاء على فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في حي طريق السد بمحيط منطقة درعا البلد، وحققت خلالها الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة تقدماً وإن كان بطيئاً بسبب تفخيخ الإرهابيين المواقع والمنازل التي ينسحبون منها بالألغام والعبوات الناسفة.

وأكدت مصادر محلية داخل مخيمات النازحين الواقعة في ريف إدلب الغربي لـ«الوطن» سقوط صواريخ الجيش العربي السوري أمس داخل معسكر «النصرة» القريب من مخيم «مرام» بالقرب من بلدة كفر جالس، الأمر الذي تسبب بدمار المعسكر بمن فيه.

وكشفت المصادر، أن طائرات مسيرة تابعة للجيش كانت تحوم فوق منطقة الاستهداف، ورصدت نقل شحنة من الأسلحة والذخيرة من الحدود التركية إلى داخل معسكر الإرهابيين قبل توجيه رشقة الصواريخ من نقاطه بريف إدلب الشرقي.

وأوضحت، أن المعسكر بكامله جرى تدميره، وشوهدت ألسنة اللهب من مخيمات مورين وكفر روحين وبعيبعة بريف المحافظة الغربي، كما توجهت سيارات الإسعاف والإطفاء إلى مكان الاستهداف بعد فرض طوق عسكري حوله لنقل المصابين وجثث القتلى من مسلحي «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» الإرهابي، والذي تلقى أكثر من ضربة موجعة في عمق محافظة إدلب وبالقرب من الحدود التركية شمالاً في الآونة الأخيرة.

المصادر توقعت وقوع أكثر من ٤٠ إرهابياً بين قتيل وجريح، بدليل عدد سيارات الإسعاف التي توجهت إلى المشافي الميدانية في المنطقة، وبعضها إلى داخل الأراضي التركية لعلاج المصابين في المستشفيات القريبة من الحدود.

في السياق ذاته وبالتوازي، شنت الطائرات الحربية الروسية أمس ٤ غارات طالت صواريخها الفراغية أحد الأحراش الواقعة إلى الغرب من مدينة إدلب.

ورجحت مصادر أهلية قريبة من الأحراش لـ«الوطن»، أن المقاتلات الروسية ضربت أحد مستودعات الذخيرة التابعة للتنظيم الإرهابي داخل الحرش، بدليل سماع دوي الانفجارات المتتالية من مكان بعيد، ولاسيما داخل مدينة إدلب.

في ريف إدلب الجنوبي، ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش في المنطقة ردت على قصف مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها «النصرة» لنقاط ارتكازها، حيث دأب الإرهابيون على خرق متكرر وشبه يومي لوقف إطلاق النار ساري المفعول منذ مطلع آذار ٢٠٢٠.

وقال: إن وحدات الجيش استهدفت مصادر نيران الإرهابيين في محيط بلدات الرويحة وكفر عويد ومنطف وبينين وسفوهن والفطيرة وشنان بجبل الزاوية جنوبي إدلب، وأوقعت إصابات مؤكدة في مواقع تمركز وانتشار الإرهابيين وقتلت وجرحت عدداً منهم.

وأشار المصدر إلى أن وحدات الجيش قصفت الخطوط الخلفية لمسلحي «الفتح المبين» في طرف مدينتي أريحا وسرمين، ودمرت آليات عسكرية لهم، وقد طال الاستهداف أيضاً تجمعاتهم في محيط بلدات السرمانية والزيارة وقرقور بسهل الغاب شمال غرب حماة وبجوار بلدتي كفر تعال وكفر عمة بريف حلب الغربي.

مصدر ميداني آخر لفت لـ«الوطن» إلى أن «الجيش أدمى الإرهابيين رداً على تصعيدهم العدواني بمنطقة خفض التصعيد، واعتدائهم بقذائف صاروخية على جورين وشطحة بسهل الغاب الشمالي الغربي، وهو ما أسفر عن إصابة طفلة إصابة بليغة وتضرر العديد من منازل الأهالي تضرراً كبيراً».

شمالاً، تحدثت تقارير تلفزيونية عن مقتل وإصابة عدد من مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» باستهداف طائرة مسيّرة تابعة للمحتل التركي لسيارتهم قرب الحزام الغربي لمدينة القامشلي.

كما أعلن جهاز استخبارات النظام التركي، تحييد مسؤول ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية التابعة لـ«قسد» في منطقة عين عيسى بريف الرقة شمال شرق سورية، موضحاً أن مسؤول «حماية الشعب» يدعى قيس برهو سوليف، وتم تحييده بعملية خاصة نفذتها الاستخبارات، وذلك وفق ما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني.

وفي البادية الشرقية، بيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، كثفت عملياتها البرية في تمشيط قطاعات ببادية دير الزور الغربية من تنظيم داعش، موضحاً أن العمليات تركزت في محاور يختبئ فيها الدواعش، ويتخذون منها منصات لاعتداءاتهم على نقاط أو عربات عسكرية أو قوافل تجارية عابرة.

جنوباً، ذكرت مصادر محلية في مدينة درعا لـ«الوطن»، أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة واصلت أمس العملية الأمنية للقضاء على فلول مسلحي تنظيم داعش في حي طريق السد بمحيط منطقة درعا البلد.

وأكدت المصادر، أن الاشتباكات تتركز في مساحة يبلغ طولها نحو ١٥٠ متراً وعرضها ٥٠ متراً في منطقة المهندسين بحي طريق السد يتحصن الدواعش بداخلها، موضحة أن الجهات المختصة والقوات المحلية تضيق الخناق أكثر فأكثر على الدواعش إلا أن تقدمها أمس في عمق منطقة تحصن الدواعش كان بطيئاً نوعاً ما لأن الإرهابيين يقومون بزرع عبوات ناسفة وألغام في المناطق والمباني التي ينسحبون منها إلى عمق المنطقة عدا عن أنهم يتحصنون في مبانٍ عالية ويستخدمون القناصات، وبالتالي فإن الجهات المختصة والقوات المحلية تتقدم بدقة وحذر تفادياً لوقوع خسائر بشرية في صفوفها وصفوف المدنيين.

وذكرت المصادر، أن شاباً اسمه أحمد علي فلاحة يتبع للفصائل المحلية قضى نتيجة الاشتباكات أمس، وأكدت المصادر، أن الوضع القائم في حي طريق السد لم يؤثر على بقية أحياء المدنية التي تشهد حياة طبيعية.

وأول من أمس تم استئناف العملية الأمنية للقضاء على فلول مسلحي تنظيم داعش في حي طريق السد بعد توقفها يومين لتأمين خروج المدنيين من منطقة العمليات، وقد حققت الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة تقدماً جيداً باتجاه مواقع خلايا التنظيم وسيطرت على عدة مواقع مهمة لهم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، حينها أنه تم إعطاء الإرهابيين مهلة يومين وتوقفت العملية بعدها، ولكنهم لم يلتزموا بالشروط التي وضعت، وبالتالي تم استئناف العملية.

بعد عفرين.. «النصرة» يتحضر لزج نفسه في «رأس العين» تحت علم النظام التركي

تعمل ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي تتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له على زج ما يسمى جهازها الأمني في مدينة رأس العين غرب الحسكة، تحت علم قوات الاحتلال التركي لكن دون إعلان رسمي.

وذكرت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أن «تحرير الشام» تتحضر لزج جهازها الأمني في رأس العين بريف الحسكة، تحت غطاء ميليشيات «فرقة الحمزات» التابعة لميليشيات «الجيش الوطني» الموالية للنظام التركي، خلال الأيام القادمة، عبر عمليات التبديل الروتينية لمسلحيها.

ونقلت «نورث برس» عمن سمته مصدراً أمنياً في ميليشيات «فرقة الحمزات» تأكيده أن أبرز مسؤولي «جهاز الأمن» العام التابع لـ«الهيئة» المدعو أبو عبد الله العراقي وبالتنسيق مع متزعم ميليشيات «فرقة الحمزة» المدعو سيف بولات، يستعد لإرسال ٣٠ مسلحاً لـ«الهيئة» باتجاه مدينة رأس العين، وذلك بأسماء مسلحين تابعين لـ«الحمزات».

وأشار إلى أن التقارب الكبير بين «الهيئة» وميليشيات «العمشات» و«الحمزات» و«فيلق الشام» و«حركة أحرار الشام الإسلامية»، فتح الباب أمام جهاز أمن «الهيئة» للتوغل في مناطق سيطرة هذه الميليشيات تحت رايتها وبزيها وبأسماء وهمية.

وأشار المصدر، إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث شيء كهذا، ولا يعلم موقف بقية الميليشيات في تلك المناطق، مؤكداً أنه وفق المعلومات فإن ما يجري يتم تحت علم قوات الاحتلال التركي لكن من دون إعلان رسمي.

وسبق أن عملت «أحرار الشام» على إدخال مسلحين لـ«الهيئة» إلى جبهتي الياشلي والحمران شمال غرب منبج بريف حلب الشرقي، وذلك بأسماء مسلحين تابعين لـ«أحرار الشام».

وأول من أمس نقلت مصادر عن متزعمين في «الجيش الوطني» الذي شكله النظام التركي في المناطق التي يحتلها شمال وشمال شرق سورية قولهم: إن اجتماعهم الأربعاء الماضي بضباط من استخبارات نظام أردوغان في غازي عنتاب التركية كان الهدف منه إذلالهم وفرض إملاءات يعجزون عن تنفيذها خلال المدة الممنوحة لهم.

وذكرت المصادر لـ«الوطن»، أن متزعمي الميليشيات أبلغوا صراحة بأنه في حال عدم توافقهم وقدرتهم على تلبية الاشتراطات التركية في مناطق نفوذهم، فإن البديل جاهز، وهو تنظيم «النصرة» القادر على فرض الأمن عبر ما يسمى «جهاز أمنه العام»، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ووقف التناحر والاقتتال بين الميليشيات وسعي متزعميها الدائم إلى جني الثروة والمال وتكريس هيمنتهم بالتعديات والتجاوزات.

«النصرة» عبر واجهتها «هيئة تحرير الشام» تتحضر لزج جهازها الأمني في رأس العين بريف الحسكة تحت غطاء ميليشيات «فرقة الحمزات» الموالية للنظام التركي (عن الانترنت)

ولفتت إلى أن الأوامر التركية لم تتحدث عن آليات تنفيذ التعليمات التي تجاوزت ٢٠ اشتراطاً، معظمها صعب أو مستحيل التطبيق خلال المهلة الممنوعة حتى رأس السنة الجارية، وبالتالي فإن خيار تسليم الشمال السوري المحتل من النظام التركي لـ«النصرة» قائم ومرجح مع انقضاء المهلة.

وفي السياق نقل موقع «أثر برس» عن مصادر في وقت سابق، أن انتشار مسلحي «الهيئة» على حواجز ميليشيات «الحمزات» و«أحرار الشام» في منطقة عفرين المحتلة شمال غرب حلب، يتم على مرأىً من دوريات الاحتلال التركي التي تجوب مختلف مناطق عفرين ريفاً ومدينة، من دون أن تحرك ساكناً تجاههم، الأمر الذي يؤكد أن بقاء هؤلاء المسلحين جاء بموافقة النظام التركي، ولكن بأسلوب مبطّن تجنباً لتجدد الصراعات بين الميليشيا التابعة له و«الهيئة».

من جهة ثانية ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن مسلحي حاجز يتبع لما يسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للنظام التركي على مدخل مدينة إعزاز شمال غرب حلب، اعتقلوا مواطناً من مهجري مدينة تدمر بريف حمص، أثناء توجهه من مدينة الباب إلى مدينة إعزاز، من دون معرفة التهم الموجهة إليه.

كما أقدمت دورية تابعة لـ«الشرطة العسكرية» على اعتقال مواطن آخر من مهجري مدينة البوكمال بريف دير الزور في مدينة الباب، بذريعة بثه شريطاً مصوراً أثناء مروره من أمام الدورية.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الانتخابات الأميركية وثلاثية العنف والانقسام والتضخم

مع قرب توجه الأميركيين إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وجميع أعضاء مجلس النواب، المشهد يشير إلى أن الانتخابات تجري في أجواء استقطاب سياسي حاد، وأحاديث عن حرب أهلية وانقسام مجتمعي، وعنف، وأزمة اقتصادية خانقة بلغت فيها أوجاع التضخم مستويات غير مسبوقة.

تكتسب هذه الانتخابات أهمية كبيرة من حيث توجيه السياسات الأميركية ونتائجها التي ستقلب المشهد السياسي المحلي وتؤثر في السياسة الخارجية الأميركية وإستراتيجية إدارة الرئيس الحالي جو بايدن في وقت يعاني المجتمع الأميركي من الانقسام المجتمعي.

في الداخل الأميركي، استطلاعات الرأي تشير إلى أن ما يقرب ٧٠ في المئة من الأميركيين غير راضين عن أداء إدارة بايدن، تضخم وبطالة وسوء خدمات وزيادة معدل، جرائم وارتفاع في سعر البنزين والديزل، جميع هذه الإخفاقات وبايدن «تائه غير مدرك ما حوله ولا يعي ماذا يقول وماذا يفعل» كما جاء في «الفيننشال تايمز».

نسب التضخم تتزايد بشكل غير مسبوق منذ أربعين عاماً، والركود يهدد الاقتصاد الأميركي ما ينبئ بتخفيض المساعدات الخارجية، وخصوصاً لأوكرانيا. وسيصبح جزءاً من الجدال الدائر حول السياسة الخارجية.

بالمقابل كل الدلالات والمؤشرات تتَّجه إلى العزلة الأميركية عن حلفائها في الخليج العربي وحتى في أوروبا.

من وجهة نظر إدارة بايدن؛ بعض الدول الخليجية تبني سياستها الخارجية على مساعدة الجمهوريين نكاية ببايدن! وتميل أحياناً ناحية الصين وروسيا نكاية بأميركا.

أميركا تدفع بشعوب أوروبا لمواجهة حكوماتهم، وبعض هذه الشعوب على وشك الانفجار، اضطرابات وقلاقل، وحكومات أوروبية تتداعى، وهم يدفعون الثمن، فتبيعهم الغاز بأربعة أضعاف، ويبقى الدعم لأوكرانيا على حساب الاقتصاد الأوروبي، وزيارة المستشار الألماني الأخيرة للصين تأتي بهذا الاتجاه.

يحذر مشرّعون ومسؤولون في الولايات المتحدة من تجدد أعمال العنف قبيل الانتخابات النصفية الأميركية، ونشر عضو مجلس النواب الأميركي آدم كينزينغر، وهو مناهض للرئيس السابق دونالد ترامب، مقتطفات صوتية من التهديدات التي تلقاها.

ما زالت أميركا تعاني فيه من آثار كابوس الهجوم على مقر الكونغرس في ٦ كانون الثاني ٢٠٢١ والذي كان أحد مظاهر هذا العنف، وكذلك الهجوم الأخير على منزل رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي والاعتداء على زوجها.

وقال الخبير الأمني ك. كامبل: «أعتقد أننا سنستمر في رؤية زيادة التهديدات ضد المسؤولين المنتخبين على جميع المستويات».

وفقاً لتحليل أجراه مركز صندوق العمل التقدمي الأميركي، فإن ١٠٤ إعلانات على الأقل تم بثها هذا العام تظهر مرشحاً محافظاً بمسدس أو بندقية هجومية، وفي بعض هذه الإعلانات لمرشحين جمهوريين تُظهر توجيه السلاح باتجاه صور أو دمى تمثل خصومهم الديمقراطيين أو حتى الرئيس جو بايدن.

سيصوت الأميركيون بالانتخابات النصفية، وسط أجواء تسودها توترات سياسية ومخاوف من تجدد أعمال العنف التي تطال المشرعين والمسؤولين الانتخابيين.

بالنسبة للحرب الأوكرانية فقد كان هناك اختلاف طفيف في مستوى الدعم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إلا أنه مع الانتخابات، تصبح السياسة تجاه أوكرانيا قضية مهمة في المعركة الانتخابية بين الحزبين للسيطرة على الكونغرس.

المشهد يشير إلى تدفق مليارات الدولارات على أوكرانيا في وقت تعاني الولايات المتحدة تضخماً وتحذيرات من الركود، ما دفع زعيم الأقلية الجمهوري كيفن مكارثي للقول إن الأمور قد تتغير إذا فاز الجمهوريون في الانتخابات.

وقال: أعتقد أن الناس سيواجهون ركوداً ولن يكتبوا شيكاً على بياض لأوكرانيا، وخاصة أن الجمهوريين يتوعدون بشعار أميركا أولاً، والمفاجأة الكبرى التي تلقاها بايدن جاءت من داخل حزبه عندما أرسل إليه ٣٠ عضواً ديمقراطياً رسالة تحثه على تغيير المسار في السياسة الخارجية تجاه أوكرانيا، لتجنب الصراع العسكري المباشر مع روسيا، ويحثون الرئيس على بذل جهود دبلوماسية لدعم التوصل إلى تسوية ووقف إطلاق النار، والدخول في محادثات مباشرة مع روسيا، واستكشاف إمكانات إقرار ترتيب أمني أوروبي جديد مقبول لجميع الأطراف.

حذر مكارثي من أن الكونغرس لن يقدم «شيكاً على بياض» للحرب في أوكرانيا في حال انتزاع الجمهوريين للأغلبية في مجلس النواب، ما قد يؤكد أن الانقسام تجاه أوكرانيا سيكون واضحاً.

قد تؤدي نتائج الانتخابات النصفية لعرقلة التمويل الأميركي للحرب في أوكرانيا، والذي وصل حتى الساعة إلى نحو ١٨,٢ مليار دولار مع بدء الانتخابات، شعبية بايدن في أدنى مستوياتها، وأغلبية الناخبين يشعرون بالغضب من الضغوط الاقتصادية وربما يعاقبونه وحزبه في التصويت.

فمعظم التوقعات واستطلاعات الرأي تشير إلى أن الديمقراطيين قد يخسرون سيطرتهم على مجلس النواب.

العالم ينتظر نتائج الانتخابات التي سيكون لها تأثيرات كبيرة على رئاسة بايدن وعلى شكل الساحة السياسية الأميركية ليس فقط في العامين المتبقيين قبل معركة الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٤، بل ربما لفترة طويلة بعد ذلك في مجتمع تسوده ثلاثية العنف والانقسام والتضخم.